الأمم المتحدة

A/71/266

الجمعية العامة

Distr.: General
1 August 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

البند ١٩ (ح) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة: الانسجام مع الطبيعة

الانسجام مع الطبيعة

مذكرة من الأمين العام**

موجز

قررت الجمعية العامة، في قرارها ٧٠/٢٠٨، أن تشرع، في عام ٢٠١٦، في إجراء حوار افتراضي يتناول مسألة الانسجام مع الطبيعة ويجمع أطرافا من بينها خبراء ”فقه الأرض“ من جميع أنحاء العالم، بمن فيهم الناشطون في جلسات التحاور التي تعقدها الجمعية العامة، وذلك من أجل حفز المواطنين والمجتمعات على إعادة النظر في كيفية التفاعل مع عالم الطبيعة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في انسجام مع الطبيعة. وأشارت الجمعية إلى أن بعض البلدان تعترف بحقوق الطبيعة ضمن سياق النهوض بالتنمية المستدامة، وطلبت أن يقدم الخبراء موجزا إلى الجمعية في دورتها الحادية والسبعين، وأن تجري استضافة الحوار الافتراضي على الموقع الشبكي الخاص بمبادرة الانسجام مع الطبيعة.

ويرد طيه التقرير الموجز لأول حوار افتراضي للجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة جرى فيما بين خبراء بشأن فقه الأرض على نطاق العالم، الذي يتضمن مداولاتهم وتوصياتهم ومرفقا يضم أسماء الخبراء الذين شاركوا في الحوار.

* A/71/150.

** الآراء المعرب عنها في هذا الموجز هي آراء الخبراء المساهمين ولا تعبّر بأي حال عن رأي الأمم المتحدة.

290816 180816 16-13244 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية العامة قرارها السابع بشأن ''الانسجام مع الطبيعة'' (القرار ٧٠/٢٠٨) الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن: يشرع، في عام ٢٠١٦، في إجراء حوار افتراضي بشأن ''الانسجام مع الطبيعة'' يجمع أطرافا من بينها خبراء في ''فقه الأرض'' من جميع أنحاء العالم، بمن فيهم الناشطون في جلسات التحاور التي تعقدها الجمعية العامة، من أجل حفز المواطنين والمجتمعات على إعادة النظر في كيفية التفاعل مع عالم الطبيعة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في انسجام مع الطبيعة، مع الإشارة إلى أن بعض البلدان تعترف بحقوق الطبيعة ضمن سياق النهوض بالتنمية المستدامة؛ وطلبت كذلك أن يقدم إليها الخبراء موجزا في دورتها الحادية والسبعين، وأن تَجري استضافة الحوار الافتراضي على الموقع الشبكي لمبادرة الانسجام مع الطبيعة.

٢ - وقد اتُخذت الخطوة الأولى في الاعتراف بحقوق الطبيعة في عام ٢٠١٢ في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، واعتمد فيه رؤساء الدول والحكومات الوثيقة الختامية المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''، التي سلموا فيها بأن الأرض ونظمها الإيكولوجية هي بيتنا وأن بعض البلدان تعترف بحقوق الطبيعة في سياق النهوض بالتنمية المستدامة. واتفقوا أيضا على ضرورة النهوض بالانسجام مع الطبيعة من أجل تحقيق توازن عادل بين احتياجات أجيال الحاضر والمستقبل[(١)].

٣ - ولاحقا، اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٧٠/١، الذي اعتمدته في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ثم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تتضمن ١٧ هدفا للتنمية المستدامة، من بينها الهدف ١٢، الذي يتضمن الغاية ١٢-٨، التي تسعى إلى ''ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في انسجام مع الطبيعة''. وفي سياق خطة عام ٢٠٣٠، يعزز الحوار الافتراضي لعام ٢٠١٦ تنفيذ الغاية ١٢-٨ من خلال تقديم معلومات وتوصيات من خبراء الحوكمة المتمحورة حول الأرض، المعروفة أيضا باسم ''فقه الأرض''.

٤ - وقد شُرع في إجراء الحوار الافتراضي الأول بشأن الانسجام مع الطبيعة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦، إحياءً لليوم الدولي لأمّنا الأرض، واختتم في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦. واستفاد هذا الحوار من استنتاجات جلسات التحاور التفاعلي الخمس بشأن الانسجام مع الطبيعة التي عقدت في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥.

(١) القرار ٦٦/٢٢٨، الفقرة ٣٩.

٥ - وقد أقر خبراء فقه الأرض الذين شاركوا في جلسات التحاور التفاعلي الخمس بشأن الانسجام مع الطبيعة التي عُقدت في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥ وأولئك الذين انضموا إليها للمرة الأولى بقيمة الطبيعة المتأصلة والحاجة إلى تغيير تصوراتنا ومواقفنا وسلوكياتنا المتمحورة حول الإنسان أو المتمركزة حول الإنسان، إلى تصورات ومواقف وسلوكيات ليست متمركزة حول الإنسان أو بالأحرى متمحورة حول الأرض. وعمل هؤلاء الخبراء هو تنظير وطرح لاستراتيجيات أساسها هو استعادة نظرة إلى العالم متمحورة حول الأرض.

٦ - وفي إطار نظرة إلى العالم متمحورة حول الأرض، لا يُنظر إلى الكوكب باعتباره شيئا غير حي ينبغي استغلاله، بل يُنظر إليه باعتباره بيتنا المشترك، وكائنا حيا مُعرضا لكم هائل من الأخطار على صحته: وهذه العملية تتطلب إعادة نظر جدية في كيفية تفاعلنا مع الطبيعة فضلا عن دعم لفقه الأرض في مجالات القوانين والأخلاقيات والمؤسسات والسياسات والممارسات، بما يشمل الاحترام والتوقير الأساسيين للأرض ودوراتها الطبيعية.

٧ - ولذلك كان تركيز الحوار الافتراضي على كيفية إعادة تشكيل نظم الحوكمة البشرية لتعمل من منظور متمحور حول الأرض بدلا من منظور متمحور حول الإنسان، وذلك كي يتسنى لنا جميعا الاهتداء إلى العيش كأفراد مسؤولين من أبناء مجتمع الأرض.

٨ - وقد شارك في الحوار الافتراضي أكثر من ١٠٠ خبير دولي من مختلف القارات، يمثلون في مجموعهم ٣٣ جنسية (انظر المرفق). وتناول الخبراء فقه الأرض من زاوية التخصصات الثمانية التالية، التي تناولتها جميعها تقارير الأمين العام الستة السابقة عن الانسجام مع الطبيعة[٢]: القانون المتمحور حول الأرض؛ وعلم الاقتصاد الإيكولوجي؛ والتعليم؛ والعلم الشمولي؛ والعلوم الإنسانية؛ والفلسفة والأخلاقيات؛ والفنون ووسائط الإعلام والتصميم والهندسة المعمارية؛ واللاهوت والروحانية.

٩ - وقد عمل عدد من الخبراء الذين شاركوا في جلسات التحاور السابقة كميسرين يتفاعلون عبر الإنترنت، وعبر القارات، مع خبراء في مختلف التخصصات. واستنادا إلى المساهمات الخطية والتفاعلات عبر الإنترنت، أعد الميسرون ملخصات بشأن التخصصات المذكورة آنفا، تشكل أساس هذا التقرير الموجز.

١٠ - وكانت الأسئلة التالية هي نفس الأسئلة التي طُرحت فيما يتعلق بالتخصصات جميعها:

(٢) A/65/314، و A/66/302، و A/67/317، و A/68/325، و A/69/322، و A/70/268.

(أ) كيف ستكون ممارسة التخصص المختار من منظور فقه الأرض؟ وكيف يختلف ذلك عن الكيفية التي يمارس بها التخصص المختار عموما الآن؟ وما هي فوائد ممارسة التخصص المختار انطلاقا من منظور فقه الأرض؟

(ب) ما هي النُّهج الواعدة التي توصون بها لتحقيق تنفيذ نظرة إلى العالم متمحورة حول الأرض في التخصص المختار؟

(ج) ما هي المشاكل الرئيسية أو العقبات التي ترون أنها تحول دون تنفيذ نظرة إلى العالم متمحورة حول الأرض في التخصص المختار؟

(د) ما هي أهم التوصيات لاتخاذ الإجراءات ذات الأولوية في الأجل القريب من أجل الانتقال بتخصصكم المختار نحو نهج فقه الأرض؟ وما هي الأولويات المحددة في الأجل الأطول لاتخاذ الإجراءات؟

١١ - وبالنظر إلى الاهتمام الساحق والمشاركة الواسعة لخبراء فقه الأرض في الحوار الافتراضي الأول، والمعلومات المستفيضة المقدمة في مساهماتهم الخطية، يُوصى بشدة بأن يُقرأ التقرير الموجز بالاقتران مع المدخلات المقدمة من فرادى الخبراء، وهي متاحة جميعها على الموقع الشبكي لمبادرة الانسجام مع الطبيعة (http://www.harmonywithnatureun.org/wordpress/2016-dialogue/).

ثانيا - فقه الأرض: نظام حوكمة شمولي

١٢ - يُسلم الخبراء من جميع أنحاء العالم الذين يعملون في مجالي علوم الطبيعة والعلوم الاجتماعية والأعضاء في شبكة معارف الانسجام مع الطبيعة المشاركين في الحوار الافتراضي بالحاجة إلى نظرة شمولية إلى العالم ترتكز على احترام الطبيعة[٣] والتكافل بين البشرية والأرض. وهم يعتقدون أن البشرية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من مجتمع الحياة على الأرض، لا يمكنها أن تستمر في تخطي النواميس التي تحافظ على توازنات العناصر المكونة لنظام الأرض.

١٣ - وهم يشددون على أن النمو الاقتصادي تحقق للبعض على حساب عالم الطبيعة، وعلى حساب العديد من السكان من البشر كذلك. فقد أدى النظام الاقتصادي الحالي،

(٣) كلمة Nature (الطبيعة) مكتوبة فيما يلي بالأحرف الكبيرة في النص الإنكليزي لموجز الخبراء اعتراقا بالحقوق المتأصلة للطبيعة في نظرة إلى العالم متمحورة حول الأرض.

الذي يقترن بأنماط استهلاك وإنتاج غير مستدامة، إلى تغيير لا هوادة فيه لديناميات نظام الأرض بأكملها وأدائها الوظيفي وذلك إلى درجة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية.

١٤ - وفي صميم النظرة الراهنة إلى العالم المتمحورة حول الإنسان، يُنظر إلى الأرض بوصفها مصدرا للمواد الخام التي ينبغي المتاجرة بها، واستغلالها وتحويرها، وتغييرها، وخصخصتها. وقد أثر ذلك تأثيرا كبيرا على صحة الأرض، مصدر حياتنا، وعلى رفاه البشرية بالتالي. وارتفاع معدلات الفقر والمجاعة واللامساواة هو انعكاس لحقائق اجتماعية معقدة ترتبط ارتباطا وثيقا بالأزمة الإيكولوجية الراهنة التي تمثل، بدورها، انعكاسا لفقر روحي.

١٥ - ومن أجل إقامة علاقة متوازنة وصحية بين النشاط البشري والأرض، هناك حاجة ملحّة إلى الاستعاضة عن النظرة الحالية إلى العالم المتمحورة حول الإنسان بنظام حوكمة شمولي سليم تؤدي فيه الإنسانية دورا مختلفا من حيث رؤيتها لعالم الطبيعة ومن حيث تفاعلها معه. وفي هذا الدور الجديد، تتقبل الإنسانية واقع أن رفاهها يُستمد من رفاه الأرض وأن العيش في انسجام مع الطبيعة وسيلة ضرورية للحفاظ على الرفاه البشري وحقوق الإنسان.

ألف - المبادئ الفلسفية والأخلاقية لفقه الأرض

١٦ - يشدد خبراء الفلسفة والأخلاقيات على الحاجة إلى نموذج جديد يتيح للبشرية إصلاح علاقتها بالأرض، وهي علاقة مدمِرة في الوقت الراهن.

١٧ - ويسلم فقه الأرض بأن الأرض هي مصدر نواميس الطبيعة التي تحكم الحياة. ويوفر إطارا متسقا ترتكز عليه تخصصات كثيرة، يضفرها معاً في نظام حوكمة شمولي وأكثر فعالية، يكون انعكاسا للطابع التكاملي للعالم الذي نحيا فيه. وتُعبر الفلسفات والروحانيات والأشكال التقليدية لمعارف الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم عن فهم مؤداه وجوب أن تكون نظم الحوكمة البشرية مستمدة من نواميس الأرض وممتثلة لها.

١٨ - وفقه الأرض مجال متعدد التخصصات، يحدد القيم الأساسية التي ينبغي أن تحكم علم الاقتصاد، والعلوم الفيزيائية، والقوانين، وفي نهاية المطاف، يحدد معالم توجُّه شمولي في جميع التخصصات. ومن خلال توسيع نطاق التحري الفلسفي لفقه الأرض، يمكننا أن نطور أخلاقيات بيئية مسؤولة وأن نعمق إدراكنا أن العيش في انسجام مع الطبيعة يضفي معنى وإشباعا حقيقيين على حياتنا.

١٩ - وينطوي فقه الأرض على الشمولية، وعلى شبكة معقدة وشديدة التكافل لدعم الحياة ترفض المنطق الذي يعطي الأولوية ''للجزء'' بمعزل عن الكل، سواء كان ذلك يعني الفرد مقابل المجتمع أو الدولة مقابل العالم. ويمكن تصور نموذج متمحور حول الأرض على هيئة ثقافة شراكة تكون القيم المحورية فيها هي الإنصاف، والتعاون، والحوار، والإدماج، والفهم والاتفاق، والاحترام، والإلهام المشترك، وتوضح كيف يمكن لفقه الأرض أن يعيد تشكيل النماذج السائدة.

٢٠ - ويمكن صياغة فلسفة فقه الأرض في إطار أربعة مبادئ رئيسية هي: الذاتية وتعني: أن الكون عبارة عن كل من الذوات التي لكل منها قيم وحقوق؛ والمجتمع ويعني أن: كل شيء مرتبط بكل شيء آخر ومتعايش معه؛ وسيادة النواميس والنظام وتعني أن: هناك أنماطا منظِّمة في الكون وفي مجتمع الأرض يمكننا أن نكتشفها ونفهمها؛ والبرِّية وتعني أن: النظام والخضوع للنواميس في الكون يظلان أمراً دينامياً وغامضاً ولا يمكن التنبؤ به.

٢١ - ويتماشى فقه الأرض مع المفاهيم التقليدية للشعوب الأصلية عن العالم ويشترك في كثير من سماته مع تقاليد العالم الروحانية، التي تتفاعل مع الأرض على أساس أن البشر لهم ارتباط وثيق بالطبيعة لا ينفصم. وتشمل المفاهيم الفلسفية والأخلاقية للشعوب الأصلية النباتات والحيوانات والماء والهواء بوصفها كائنات لها تجاربها الواعية وفاعليتها. وتؤمن هذه الشعوب بضرورة التسليم بأن الفاعلية هي مصدر قوة الطبيعة وطاقتها وهويتها.

باء - الحوكمة باعتماد نهج متمحور حول الأرض

٢٢ - يتمثل الهدف الرئيسي لفقه الأرض في إعادة ربط أفكارنا وممارساتنا بعمليات الطبيعة، بما في ذلك الاعتماد على نهج ينطلق من أسفل إلى أعلى في عملية اتخاذ القرارات على نحو مدفوع بالقيم وذلك بأساليب تعارض الأيديولوجيات السائدة المرتبطة بالعولمة الليبرالية الجديدة والطفرات الجديدة في النزعة القومية. ففقه الأرض نهج يشدد على الحاجة الملحّة لإعادة بناء الحضارة على المبدأين الإيكولوجيين المتمثلين في الاستدامة والعلاقات التعاونية مع عالم الطبيعة.

٢٣ - ولذلك فإن إدراج نهج الشعوب الأصلية، بما في ذلك مفاهيمها المتعلقة بفقه الأرض، في صلب الفلسفة والأخلاقيات السائدتين يزيل الفارق المصطنع بين البشر والطبيعة، مما يوجد عالما ينشأ فيه الأطفال وهم يؤمنون بأن حب الطبيعة يعني حب الذات، عالماً يُرغم فيه الناس جميعا على مراعاة عواقب هذا الواقع المتشابك في تفاعلاتهم الاقتصادية والسياسية.

٢٤ - ومن الوسائل الأخرى للمساعدة على سد الفجوة بين البشر والطبيعة تعزيز الديمقراطية المتمحورة حول الإيكولوجيا في عملية اتخاذ القرارات السياسية على جميع المستويات. ويمكن تعريف الديمقراطية المتمحورة حول الإيكولوجيا على النحو التالي: ''أن تستخدم الجماعات والمجتمعات المحلية نُظما لصنع القرار تحترم مبادئ الديمقراطية الإنسانية مع توسيعها في الوقت ذاته نطاق تقييمها صراحة ليشمل القيمة المتأصلة للطبيعة غير البشرية، على أساس أن تكون الغاية النهائية هي تقييم الاحتياجات البشرية على نحو مكافئ لاحتياجات الأنواع والنظم الحية الأخرى التي تشكل المحيط الإيكولوجي''[٤].

٢٥ - وقد دعا الخبراء الذين تناولوا فقه الأرض من منظور لاهوتي وروحاني إلى إعمال التفكير من جديد في دور المذاهب التي تحتوي على مفهومي ''الهيمنة'' ''والإشراف'' (على الخلق)، ودعوا إلى فهم بديل لدورنا يجعل البشر ''أبناء الأرض'' في مجتمع الأرض. وتتزايد مناداة أصوات عصرية كثيرة برؤية روحانية وأخلاقية.

٢٦ - وسلط الخبراء الضوء على أن التفاعل الروحاني مع الطبيعة المكتشف حديثا ليس مجرد وسيلة ''لتصحيح'' علاقتنا مع الأرض فحسب، بل إنه يمثل وسيلة أيضا لتعزيز الروحانية؛ ومن أجل بلوغ كامل إمكاناتنا البشرية نحن نحتاج إلى هذه الرابطة الأساسية.

٢٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، وجد هذا الرأي صدى له في رسالة البابا فرنسيس الرسولية ''الحمد لك يا رب'' (*Laudato* Si)، وهي أول رسالة في تاريخ الفاتيكان تتناول تحديدا علاقة البشرية بالبيئة. وهي تتناول أيضا العديد من التحديات التي أبرزها الخبراء الذين شاركوا، على مر السنين، في الحوارات التفاعلية للجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة، بما في ذلك ما يلي: (أ) القيمة المتأصلة للطبيعة؛ (ب) احترام نواميس الطبيعة؛ (ج) الاستهلاك ومبدأ مركزية الإنسان؛ (د) دور الشعوب والثقافات الأصلية في عالمنا المعاصر. ويمكن العثور على إشارات محدَّدة إلى تلك القضايا على امتداد رسالة ''الحمد لك يا رب''.

٢٨ - والتحدي الرئيسي للفلسفة وعلم الأخلاق واللاهوت والروحانية في وقتنا المعاصر هو صوغ فقه متمحور حول كوكب الأرض من شأنه إعادة صياغة النموذج السائد، وإقامة علاقة تعاونية بين النشاط البشري ومحيطه الطبيعي. والتقدم في هذا الاتجاه هو تقدم

(٤) http://www.harmonywithnatureun.org/wordpress/wp-content/uploads/Papers/Ecodemocracy.pdf.

يتخطى عصر التأثير البشري ”الأنثروبوسين“[٥]، مخلِّفا وراءه منطق الربحية بوصفه مبرر النشاط الاقتصادي.

٢٩ - والاعتماد الواسع النطاق لنظرة إلى العالم متمحورة حول الأرض، وهو السبيل الوحيد الذي يمكن به تجنب الأزمة الوشيكة لانقراض الأنواع الحية، يعزز مفهوم الجنس البشري ومفهوم أنشطتنا بوصفها تتكامل مع جميع أشكال الحياة على الكوكب. ويوفِّر فقه الأرض سبيلا جديدا نحو نظرة إلى العالم تكفل عيشنا في انسجام مع الطبيعة.

ثالثا - التحديات والفرص المتعلقة بتطبيق فقه الأرض

٣٠ - في ضوء التحديات الإيكولوجية غير المسبوقة التي تؤثر على جميع جوانب وجودنا، يتطلب فقه الأرض فهم دور البشرية الأساسي داخل النظم الطبيعية المتكافلة، ويشمل ذلك إجراء تحول في القانون والسياسات والاقتصاد. وقد كان لتطبيقه تأثير إيجابي أيضا على الطريقة التي تجرى بها البحوث والدراسات في التخصصات العلمية الأخرى.

٣١ - وإضافة إلى تخصص القانون وتخصص الاقتصاد، تناول الخبراء مدى قابلية فقه الأرض للانطباق في كل من التعليم، والعلم الشمولي؛ والعلوم الإنسانية؛ والفنون، والإعلام والتصميم والهندسة المعمارية؛ والفلسفة، والأخلاقيات.

٣٢ - وفي جميع التخصصات المذكورة أعلاه، جرى إبراز النموذج السائد المتمحور حول البشر بوصفه العقبة أمام نظام شمولي للحوكمة. ومع ذلك، يجري إدراج مبادئ فقه الأرض في عدد من تلك التخصصات. وفقه الأرض هو أيضا الخيط الذي يربط على نحو متزايد التخصصات معا، بحيث يجعلها تعزز بعضها بعضا.

٣٣ - وتوفر الأقسام الفرعية الواردة أدناه عرضا عاما سريعا لبعض التحديات ولمدى إمكانية انطباق فقه الأرض في التخصصات المختلفة.

ألف - القانون المتمحور حول الأرض

٣٤ - كان أكبر فريق من الخبراء يمثل القوانين والسياسات المتمحورة حول الأرض، ونظر هذا الفريق في كيفية تنفيذ فقه الأرض ”من أجل حفز المواطنين والمجتمعات على إعادة النظر

(٥) هذا المصطلح يُستخدم على نطاق واسع للإشارة إلى العصر الحالي، الذي يعدل فيه النشاط البشري العديد من الأحوال والعمليات المهمة جيولوجياً.

في الكيفية التي يتفاعلون بها مع عالم الطبيعة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بانسجام مع الطبيعة"[٦].

٣٥ - وقدم خبراء من مختلف أنحاء العالم توصيات تتعلق بالقوانين والسياسات المتمحورة حول الأرض من أجل كفالة ازدهار الأرض، وتوسيع الاستراتيجيات الراهنة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. والقانون المتمحور حول الأرض يتطلع إلى ما يتجاوز الأهداف الإنمائية للألفية من أجل تحقيقه، بما يشمل أهدافا غير مرتبطة تحديدا بالبيئة.

٣٦ - وتتمثل الخطوة الأولى في إدراج حقوق الطبيعة في نظمنا المتعلقة بالحوكمة، ليس عن طريق تعزيز مصالحها ضمن النظام الرأسمالي كموارد يجري استغلالها، بل من خلال الاعتراف بما للنظم الإيكولوجية والأنواع من حق قانوني أساسي في الوجود والازدهار والتجدد. وتُعتبر الطبيعة مصدر "حقوق الأرض" الأساسية وتلك الحقوق لا يمكن تقييدها أو إلغاؤها بواسطة الفقه الإنساني. ولا تتعارض هذه الحقوق مع حقوق الإنسان: فبوصفنا جزءا من الطبيعة، تنبع حقوقنا من نفس تلك الحقوق. وحق الإنسان في الحياة ليس له معنى إذا لم تتمتع النظم الإيكولوجية التي توفر سبل عيشنا بالحق القانوني في الوجود.

٣٧ - وحقوق كل مخلوق حي تضع حدودا لها حقوق جميع الكائنات الأخرى بالقدر الضروري للحفاظ على تكامل المجتمعات الإيكولوجية الأوسع وتوازنها وصحتها. ويجب أن تفرض النظم القانونية التزامات على البشر بأن يحترموا أدوار وحقوق أعضاء مجتمع الأرض من غير البشر. فعلى سبيل المثال، النظام القانوني القائم على فقه الأرض من شأنه أن يتضمن محاكم أو هيئات قضائية تتولى التحكيم في المنازعات بين البشر، وبين البشر والكائنات الأخرى، على أساس أفضل النواتج الكفيلة بالحفاظ على سلامة مجتمع الأرض وتوازنه وصحته.

٣٨ - وفي عام ١٩٧٢،نشر كريستوفر د. ستون الكتاب المعنون " Should Trees Have Standing? Toward Legal Rights for Natural Objects"، الذي أشار فيه إلى توسيع "دائرة اهتمام" المجتمع الذي أدى إلى الاعتراف بالحقوق القانونية للنساء والأطفال والأمريكيين الأصليين والأمريكيين من أصل أفريقي. وحاجج ستون بأن القلق العام المتزايد بشأن حماية الطبيعة ينبغي أن يفضي إلى الاعتراف بحقوق الطبيعة، الأمر الذي من شأنه التمكين من رفع

(٦) في عدد من الحالات، العبارات الموضوعة بين علامات اقتباس مستمدة من إفادات خبراء مختلفين، ولكن لأغراض الاختصار، لا تُنسب العبارات إلى قائليها المحدَّدين؛ والاطلاع متاح إلكترونيا على مدخلات فردية في الموقع الشبكي لمبادرة الانسجام مع الطبيعة.

دعاوى قانونية باسم الأشجار وغيرها من ''الكائنات الطبيعية''، بما يشمل التعويضات عن الأضرار التي ينبغي الحصول عليها واستخدامها لصالحها.

٣٩ - ولاحقا، حاجج توماس بيري الباحث وأخصائي علم الكون الأمريكي بأننا نحتاج إلى فقه يكفل الحقوق القانونية للمكونات الجيولوجية والبيولوجية والبشرية لمجتمع الأرض، وبأن نظاما قانونيا مقاما حصريا للبشر ليس واقعيا. وشدد بيري أيضا على أن موئل جميع الأنواع يجب منحه مركزا قانونيا بوصفه موئلا مقدسا وله حرمته.

٤٠ - وفي مقال نُشر في عام ٢٠٠٢ بعنوان ''حقوق الطبيعة''، لاحظ جودوفريدو ستوتزين المحامي الشيلي أن تطور القانون بلغ لحظة حاسمة، وأن فكرة العدالة والعدالة كمثل أعلى يجب أن تكتسبا عالمية جديدة تشمل المحيط الحيوي كله، حيث لا تضاف فقط أشياء جديدة، بل أشخاص جدد للمؤسسة القانونية. وحاجج ستوتزين بأن الاعتراف بحقوق الطبيعة من شأنه أن يشكل عملا من أعمال العدالة يؤكد به القانون، إذ يمضي قُدما في عملية تطوره، القيم المتميزة المتأصلة في العالم الطبيعي، متخليا بذلك عن رؤية الأرض المتمحورة حول الإنسان، التي يتعذر تبريرها، القائلة بأن الكوكب وكل ما يوجد عليه ليس سوى بيئة الجنس البشري، وليس له قيمة غير فائدته للنوع البشري.

٤١ - وحاليا، في إطار معظم القوانين الوطنية، يُنظر إلى جميع الكيانات غير البشرية بوصفها ممتلكات. وفي حين أنه ليس من الضروري إنهاء فكرة الملكية، فإن فكرة أن صك الملكية يحمل معه الحق في تدمير نظام إيكولوجي هي فكرة يجب تغييرها. وينبغي أن يستند صنع القرار إلى تراتبية في الاحتياجات تحدِّدها سلامة النظم الإيكولوجية وقدرتها على الازدهار. وستتطلب السياسات المستندة إلى تلك الفكرة تغيرات في كيفية تنظيمنا لاستخدام الموارد الطبيعية، وكيفية صنع القرارات.

٤٢ - ويختلف هذا عن القوانين البيئية الحالية، غير الفعالة استنادا إلى أساسها المفاهيمي: فهذه القوانين تشمل نظاما يعدّد الأنواع المهددة بالانقراض ولا يستطيع أن يساير معدلات الانقراض الحالية؛ ودعاوى قانونية تُقام بعد الحدث وتعتمد على إثبات الضرر الفردي مع عدم وجود التزام بترميم النظم الإيكولوجية كنظم؛ وعدم قدرة على رفع قضايا بالنيابة عن البيئة المتضررة (على العكس من رفعها بالنيابة عن البشر وحدهم). وتعمل هذه القوانين عن طريق تقسيم النظم الإيكولوجية إلى أجزاء منفصلة، وهو ما لا يتسق مع تشابكها وترابطها.

٤٣ - وما يجري تنظيمه حاليا هو مقدار ما يمكن حدوثه من دمار. وفي المقابل، يطرح نموذج فقه الأرض السؤال التالي: ''ما الذي يمكن أن يكون عليه النظام الإيكولوجي

الصحي“؟ وعند طرح هذا السؤال، علينا الاعتراف بالمعارف الإيكولوجية التقليدية للسكان الأصليين. وبالرغم من عدم وجود بيانات عالمية موثوق بها بشأن مقدار سطح الأرض الذي تمتلكه وتديره وتستخدمه الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، يُقدِّر بعض الباحثين أن الشعوب الأصلية وشعوب الغابات لها حق قانوني في حوالي ثُمن غابات العالم، وتحمي حوالي ٨٠ في المائة من التنوع البيولوجي في العالم. وهي تمتلك معارف تقليدية تستند إلى قرون من العيش في تجانس مع النظم الإيكولوجية التي تشكل جزءاً منها ووفرت الحماية لها دوما؛ وهي بمثابة خبراء يجب اعتبارهم قادة في كيفية رعاية نظام إيكولوجي محلي.

٤٤ - وعلى سبيل المثال، تخطو نيوزيلندا حاليا خطوات واسعة في سن قوانين ووضع سياسات متمحورة حول الأرض بعد الاعتراف بـ ”الشخصانية“ الروحية والشمولية لنهر وانغانوي ومنتزه تي أوريويرا (ليس لهما الآن ”ملاَّك“) كجزء من عملية التسوية التي تجريها الدولة مع شعوب الماوري. فالسكان الأصليون يعتبرون النهر والغابة أسلافهم، ويعتبرون أن عليهم مسؤولية ولهم امتياز رعايتهما باعتبارهما من أفراد الأسرة[٧].

٤٥ - ومن الحيوي إدراج حقوق الطبيعة والاعتراف بها في القوانين الدولية والإقليمية والمحلية والوطنية، بما في ذلك في المراسيم البلدية (في الولايات المتحدة مثلا)[٨]، والدساتير (مثلا في إكوادور) والقوانين الوطنية (مثلا في دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، بما يشمل دعوة المجتمع المدني إلى الاعتماد الدولي لإعلان عالمي لحقوق أرضنا الأم. وفي هذا الصدد من الجدير بالذكر أن إكوادور عدَّلت دستورها في عام ٢٠٠٨ للاعتراف بحقوق الطبيعة في ضوء الاعتقاد بضرورة توفير حماية أفضل للطبيعة، أو ”باتشاماما“، وهو مصطلح لا يُجسِّد الجوانب المادية لعالم الطبيعة فحسب بل أيضا جوانبه الروحية، التي تتطلب احتراما أعمق مما مُنح لها في القانون.

٤٦ - وتنص المادة ٧ على أن ”للطبيعة، أو باتشاماما، حيث توجد الحياة ويعاد إنتاجها، الحق في الوجود، والاستمرار، وفي الحفاظ على دوراتها الحيوية وبنيتها ووظائفها وعمليات تطورها وإعادة توليدها، وأن أي شخص أو شعب أو مجتمع أو قومية يجوز له أو لها المطالبة

(٧) للاطلاع على معلومات أكثر تفصيلاً عن الطرق المختلفة التي اعترف بها القانون النيوزيلندي بعلم الكون الماوري قانونا، انظر: Catherine J. Iorns Magallanes, “Maori Cultural Rights in Aotearoa New Zealand: Protecting the Cosmology that Protects the Environment” *Widener Law Review*, vol. 21, No. 2 (http://ssrn.com/abstract=2677396).

(٨) انظر “Ordinance of the City Council of the City of Santa Monica Establishing Sustainability Rights” (9 April 2013), Santa Monica Municipal Code.

بمراعاة حقوق البيئة الطبيعية أمام الهيئات العامة...'' وتتناول المادة ٧٢ من الدستور الإعادة إلى الوضع الأصلي، ذاكرة أن الطبيعة ''لها الحق في ترميمها بالكامل''. وقد اتخذت حكومة إكوادور عددا من الإجراءات القضائية والإدارية لتنفيذ الأحكام الدستورية المتعلقة بحقوق الطبيعة[٩].

٤٧ - وفي مثال آخر، وبالتوازي مع هيكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١٠]، يعترف الإعلان العالمي لحقوق الأرض الأم، الذي اعتُمد في مؤتمر شعوب العالم المعني بتغير المناخ وحقوق أمنا الأرض، الذي عُقد في عام ٢٠١١، في مادته ١ (٤) ''بالحقوق المتأصلة لأمنا الأرض'' في حياة الشخص وحريته وأمانه''[١١]. وهذه تشمل حقوق الأرض وجميع الكائنات في ''الحياة والوجود''، وفي ''الصحة الأساسية''، و ''الهوية والسلامة''[١٢]. وأضاف الإعلان أن تلك الحقوق، مثل حقوق الإنسان، ''تنبع من نفس المصدر الذي ينبع منه الوجود''[١٣].

٤٨ - وينبع مثال دولي آخر من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وهو منظمة غير حكومية تضم الآلاف من الخبراء الشركاء الذين يقدمون الخبرة العلمية والقانونية وغيرها من الخبرات، ويحظى الاتحاد بمركز مراقب ومركز استشاري لدى الأمم المتحدة. وقد اعتمد الاتحاد، في اجتماعه الذي يعقد كل أربع سنوات، في عام ٢٠١٢، قرارا يوصي بأن يدرج النظر في حقوق الطبيعة على ''جميع المستويات وفي مجالات التدخل'' وأن يضع ''استراتيجية للنشر والإبلاغ والدعوة بشأن حقوق الطبيعة'' وأن يبدأ في إعداد ''إعلان عالمي لحقوق الطبيعة'' ''كخطوة أولى للتوفيق بين البشر والأرض بوصفه أساس حياتنا، وكذلك أسس ميثاق حضاري جديد''[١٤]. وفي الآونة الأخيرة، اقترحت اللجنة العالمية المعنية بالقانون

---

(٩) Craig M. Kauffman and Pamela L. Martin, "Testing Ecuador's Rights of Nature: Why Some Lawsuits Succeed and Others Fail", paper presented at the annual convention of the International Studies Association (Atlanta, Georgia, 18 March 2016).

(١٠) القرار ٢١٧ ألف (د-٣).

(١١) انظر القرار ٢١٧، د-٣ (١٩٤٨)، المادة ٣.

(١٢) https://pwccc.wordpress.com/programa/.

(١٣) IUCN and World Commission on Environmental Law, World Environmental Law Congress, Rio de Janeiro, Brazil, April 2016.

(١٤) انظر World Conservation Congress "Incorporation of the Rights of Nature as the organizational focal point in IUCN's decision-making" (IUCN, WCC-2012-Res-100, September 2012).

البيئي التابعة للاتحاد الاعتماد الرسمي لمشروع إعلان بشأن سيادة القانون في المجال البيئي، ينص على أن ''لكل أشكال الحياة حقا أصيلا في الوجود''[١٥].

٤٩ - ويتعين أيضا تطوير نظم المحاكم. وكحد أدنى، يجب علينا إنشاء محاكم خاصة للدفاع عن حقوق الطبيعة من منظور متمحور حول الأرض في نظم العدالة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وهذا يتطلب تثقيف القضاة والمدعين العامين، ويقتضي تغييرا في النظام القانوني لكي يعبِّر عن ممارسة جديدة متمحورة حول الأرض، بما في ذلك من خلال تعزيز الاجتهادات القضائية وإيجاد سوابق جديدة. وتبين البحوث التي أجريت في الآونة الأخيرة أن الزخم القضائي يحدث بفعالية أكبر ''بعيدا عن الأنظار''، من خلال النهوض بالقضايا المحلية وليس من خلال القضايا بالغة التسيُّس.

٥٠ - وفيما يتعلق بالمحاكم، فإن إنشاء المحكمة الدولية لحقوق الطبيعة عن طريق التوقيع على اتفاقية ''شعوب'' في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ له أهمية خاصة. وتبين المحكمة كيف يمكن للخبراء من مختلف التخصصات تطبيق الإعلان العالمي لحقوق الأرض الأم والقانون الدولي لحقوق الإنسان في ظروف محدَّدة. وأصدرت المحكمة وستُصدر أحكاما تهدف إلى وضع مجموعة من مواد فقه الأرض ورسم خريطة لطريق المضي قُدما. (انظر http://therightsofnature.org/rights-of-nature-tribunal).

٥١ - وفي حين أن الاعتراف بحقوق الطبيعة في القانون ضروري، فهو ليس كافيا. إذ يجب أن يحدث في مواجهة فقه جديد للأرض تغيير هائل في سلطات الأطراف الفاعلة المؤسسية و ''حقوقها'' المزعومة في التأثير على التشريعات. ويجب إيلاء عناية خاصة لكفالة إلغاء ''حقوق'' الشركات أو وضعها في إطار الحقوق ذات الأولوية للعالم الطبيعي في الوجود والازدهار والتطور. وهذا ضروري بوجه خاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لأن أغلبها يتأثر سلبيا بالتوسع السريع في تأكيد حقوق الشركات وما يرتبط بها من تراكم للثروة والقوة السياسية في أيدي القلة، على حساب الكثرة.

٥٢ - والاعتراف بوجود حقوق الطبيعة يعطي لكرامة الكائن البشري وكرامة الأرض أولوية على شخصانية الشركات.

(١٥) IUCN and the World Commission on Environmental Law, World Environmental Law Congress (Rio de Janeiro, Brazil, April 2016).

باء - الاقتصاد الإيكولوجي[١٦]

٥٣ - إن المشكلة الرئيسية الملاحظة اليوم هي النظر إلى الطبيعة وكوكب الأرض باعتبارهما ”مورداً“ يستخدمه اقتصاد السوق. وغالبا ما يُنظر إلى الاهتمام بالشواغل المتعلقة بالطبيعة والقوانين المتمحورة حول الأرض على أنه يضع عقبات في طريق النمو الاقتصادي. بيد أن التشبث الأعمى بالنمو الاقتصادي بوصفه مقياسا للرفاه أدى إلى زيادة إلحاق ضرر بالكوكب وبنا جميعا.

٥٤ - ويؤدي اندفاع الإنسان الاقتصادي الحتمي نحو تحقيق أقصى قدر من الأرباح، والتحكم في الأسواق، واستهلاك ومراكمة السلع المادية إلى تحقيق هدف قصير النظر لفترة قصيرة الأجل لفائدة القلة. وينجم عن هذا أن تكون الأولوية للإنفاق على الحروب والأسلحة، ودعم المؤسسات المالية المختلة وظيفيا والاستهلاك التفاخري، بدلا من توفير ما يكفي من التعليم والصحة والنظافة الصحية ومياه الشرب، والخدمات الاجتماعية للفقراء. ولا يمكن للاعتقاد السائد بأن علم الاقتصاد علم خال من القيم وأن المشاكل الاقتصادية نظمية ويمكن علاجها من خلال الإجراءات الحكومية إلا أن يضيف إلى عدم توافر إرادة إحداث تغييرات حقيقية لصالح جميع الناس والأرض.

٥٥ - ويتمثل التحدي في إيجاد فهم أعمق وأكبر لما يعنيه أن يكون البشر جزءا أساسياً من عالم الطبيعة، وجعل هذا الفهم في صميم النظرية والممارسة الاقتصاديتين.

٥٦ - والضرورة الحتمية القائمة على الفردية والمادية والتحرر من القيم أوجدت ميولا ونظما باتت راسخة في الممارسة الاقتصادية الحديثة، بما في ذلك وجود قبول شبه عالمي تقريبا للملكية الخاصة للأرض والبيئة، بما يشمل الترخيص بامتلاك الطبيعية والنظم الطبيعية، وذلك بدون أي التزام تجاه أي مجتمع أرض أوسع نطاقا، بما فيه الجنس البشري. وهناك فشل عالمي تقريبا في المطابقة بين مفهوم ملكية الأرض وملكية الطبيعة أو في تحديد المستفيدين الحقيقيين من الملكية الخاصة، ناهيك عن الآثار المعنوية للملكية الخاصة للطبيعة.

٥٧ - والأجدر هو اعتبار علم الاقتصاد علما شموليا يبحث القوانين التي تحكم العلاقات بين الناس والكوكب، والكون، والمجتمع البشري ومجتمع الأرض.

٥٨ - والجهود الأخيرة الرامية إلى استخدام النظام الاقتصادي الليبرالي الجديد القائم لـ ”تصحيح“ العلل الناجمة عن النمو الاقتصادي والسكاني غير المحدود ستفشل لأنها لا تعترف بالبشر كجزء من الطبيعة. بيد أننا يجب أن ندرك أن بدائل النموذج السائد حاليا

(١٦) انظر A/68/325.

ليست جميعها حليفة حقيقية. ويمثل ''الاقتصاد الأخضر'' مثالا صارخا على ذلك، من حيث تركيزه على تسليع الطبيعة من أجل ''إنقاذها''. وتتجاهل النماذج المتمحورة حول الإنسان والنماذج التكنوقراطية أيضا واقع كون النمو في نظام السوق ''الحرة''، المقترن بالجشع الراغب في مراكمة الثروة بدلا من تداولها، يؤدي إلى الاحتكار وانقراض الديمقراطية الحقيقية.

٥٩ - وعلى سبيل المثال، يتعارض ''مبدأ تغريم الملِّوث'' مع مرتكزات فقه الأرض. لأن تركيزه ينصب على المبلغ الذي ينبغي دفعه مقابل الإضرار بالبيئة، بدلا من أن يكون تركيزه منصباً على استعادة سلامة وصحة أمِّنا الأرض، وفي هذا الصدد لن يكون المال كافيا أبداً. ويجب علينا أن ننظر في حظر الممارسات المدمرة بيئيا، من قبيل استخدام الوقود الأحفوري، أو إلغائها تدريجيا بسرعة. وتشمل اقتراحات أخرى فرض شرط قانوني على الشركات يُلزمها بإثبات أنها تفيد البيئة، وإجراء إصلاح شامل للنظام الضريبي على نحو يكافئ الممارسات البيئية الجيدة ويعاقب الممارسات السيئة.

٦٠ - ويجب أن ينظر نظامنا الاقتصادي في عافية الأرض، وذلك على نحو مستقل عن كيفية إسهام تلك العافية في رفاه البشرية الفوري. ومنظور فقه الأرض يعترف بصحة أو عافية وترابط الأرض ونظمها الإيكولوجية بوصفها قيما معيارية تؤدي إلى تكوين معايير أخلاقية إنسانية تسترشد بها الممارسة والحلول الاقتصادية. وعلى هذا النحو، لا يعرض فقه الأرض نهجا اقتصاديا بديلا، فهو أكثر طموحا من ذلك.

٦١ - وقد علَّق الخبراء قائلين إن من الخطأ العميق ببساطة مواصلة تدريس علم الاقتصاد كما لو أن الاقتصاد غير مرتبط بالنظم الأخرى التي تدعم حياة الأرض؛ وعلم المالية كما لو أن المال مجرد مادة لتشحيم التبادل التجاري؛ والقانون كما لو أن البشر هم المالكون الأحق بالأرض وكل ما عليها من حياة.

٦٢ - ورأى الخبراء كذلك إجراء تنقيح كامل لنظمنا النقدية والمالية. فالنقود توجد حاليا بوصفها ديونا مدرة للفوائد تخضع لقوانين النمو المتزايد بإطراد. ويجري إقراض معظم الأموال من أجل شراء أصول موجودة، الأمر الذي يرفع الأسعار في حلقة تفاعل إيجابية، تؤدي إلى إثراء الملاك دون أن تخلق أي ثروة جديدة. وتنفجر فقاعات الأسعار لا محالة، مما يؤدي إلى حالات تخلف هائلة عن سداد الديون وأزمات اقتصادية تخلف آثارا رهيبة على الفقراء.

٦٣ - وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون هناك واجب عناية بالأرض قابل للإنفاذ قانونا يُطبق على جميع الأطراف التي تدعي الحيازة الحصرية لأي قطعة أرض، بما فيها البيئة وجميع

النظم الإيكولوجية التي تشتمل عليها، وذلك على أساس مبدأ أنه ينبغي تركها في حالة جيدة كتلك التي وُجدت عليها أو أفضل.

٦٤ - واقترح الخبراء أيضا إنشاء معهد دولي للاقتصاديين يتأسس على ''قَسَم الاقتصاديين'' على غرار قسم أبُقراط، يلزمهم بالعمل وتقديم المشورة في جميع الأوقات لما فيه المصلحة العليا لمجتمع الأرض، بغض النظر عمن يدفع لهم أو لأي غرض.

جيم - التعليم

٦٥ - ذكر الخبراء أن من اللازم أن يبتعد التعليم عن ''استخدام المال كأداة قياس''، وعن الاعتماد على ''التنمية'' الاقتصادية باعتبارها معيارا للسياسات. ومن اللازم كذلك أن تتواءم الفلسفة المطلوبة المتمحورة حول البيئة مع الاستدامة العميقة للبيئات التي تتطور في نفس الوقت، بحيث يحظى التنوع البيولوجي و ''عدالة الأرض'' بالأولوية على القدرة التنافسية والربح الفردي. وللتقدم نحو إقامة ''اقتصاد تجديدي'' و ''أخلاقيات الزراعة المستديمة''، سيلزم أيضا أن يتجاوز التعليم حدود التخصصات الدراسية المنفصلة.

٦٦ - ومن أجل تحقيق فهم أفضل لشبكة الحياة المترابطة ترابطا وثيقا وكفالة الاحترام للبشر والاعتراف بأنهم جزء واحد من نظام الأرض وفقا لفرضية ''غايا''، فإن ذلك يتطلب التثقيف والدعوة. ولهذا ينبغي إدماج التعليم والتدريب المكثفين في نظام المدارس والتعليم العالي بحيث يُيسر ذلك إقامة ارتباط تجريبي عميق مع الطبيعة منذ الطفولة.

٦٧ - ويجب أن يعزز التعليم والتدريب تقديرنا للأنواع الأخرى باعتبارها كائنات حية تؤدي دورا هاما في شبكة الحياة المترابطة ترابطا جذريا، وأن يعلماننا أن حياتنا مترابطة مع حياتها. ويلزمنا الانفتاح والتواضع للتعلم من الثقافات التي ما زالت تحافظ على ارتباط عميق بالطبيعة، وأن نطبق المعرفة المستقاة من الحِكمة القديمة من جميع أنحاء العالم التي من شأنها أن تعزز اتباع نُهج حياتية أكثر استناداً إلى القلب.

٦٨ - والتعلم ''ينبغي أن يجري من خلال الحياة''، وأن يشمل المشاريع التعاونية والتجارب المتكررة خارج الفصول. وهذا يعكس وجهات نظر العديد من المفكرين البيئيين ومن بينهم جاك ميزرو (''مؤسس مفهوم التعلُم التحوّلي'')، وتوماس بيري وراشيل كارسون، وجميعهم استكشفوا مفهوم ''التربية البيئية''.

٦٩ - وقد دعا الخبراء بشدة إلى التعلم المتعدد التخصصات والتعليم في الميدان. وإضافة إلى فلسفة جون ديوي التجريبية والإنمائية ومناهج والدورف وشتاينر الدراسية التي تمثل أساس العديد من المبادرات الحالية، ذُكر عدد من النهج الواعدة جدا الحالية، التي ينطوي الكثير

منها على تركيز روحي مكمل لتعريف حالي ومحصور في الاقتصاد للرفاه الشخصي والاجتماعي.

٧٠ - ففي بنن، على سبيل المثال، أنشئت منظمة مجموعة البحوث والعمل من أجل الرفاه في بنن (GRABE-Benin) غير الحكومية لتكون مركزا لتعلُّم الزراعة المستدامة إيكولوجيا، إلى جانب العديد من ''أندية الطبيعة والثقافة'' و ''مراكز التعلم المشتركة بين الأجيال للشباب والمسنين''. وفي السويد، توجد ''خطة عمل''، مدعومة حكوميا، ''للتعلم والتعليم من أجل الاستدامة'' يتمثل هدفها في ''التغيير التحوّلي''، وتهدف إلى تحقيق الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة. وتبتغي كل من ''مدارس الطبيعة'' السويدية ونهج التعلم الخارجي والزراعة في دولة بوليفيا المتعددة القوميات بحسب مفهوم ''العيش بشكل جيد'' (Buen Vivir) تحقيق تكامل التخصصات التقليدية مع التركيز على الشمولية والترابط والتوازن.

٧١ - ويمكن أن تكون الحدائق المدرسية ذات أهمية خاصة في تعريف الطلاب بنماذج ''إنتاج الأغذية المحدود النطاق''. وأُعرب الخبراء عن تقديرهم لحركة الانتقال (Transition Movement) (http://www.transitionus.org/about-us) ومبادرة جوانا ماسي ''عمل يجدد الارتباط'' (Work that Reconnects).

٧٢ - ومن بين النهج المثيرة الأخرى تلك التي اعتمدها البرنامج الإقليمي لتعليم الزراعة المستديمة في المدارس والكليات (ReSCOPE)، ومبادرة بيرماتيل في تيمور - ليشتي، ومشروع ''أطفال في الزراعة المستديمة'' في أوروبا، ومشروع الفصول الدراسية الخارجية، وحركة كامب هيل في مجال ''التعليم العلاجي''، وبرنامج راسكين ميل ''للتدريب في مجال الزراعة الدينامية الحيوية الذي يستخدم الفنون اليدوية في العلاج في إنكلترا.

٧٣ - وبدءا من المدارس الابتدائية حتى الجامعات، ينبغي أن يكون هناك نقاش عام حول القانون والفقه المتمحورين حول الأرض[١٧]، من خلال حوارات في الجامعات، وجلسات استماع عامة للمجتمع المدني والسلطات، وخطب موجهة إلى الأطفال في المدارس العامة والخاصة. ومن الأهمية بمكان تمكين جميع مَن يعملون في المؤسسات الأكاديمية، وفي المجتمع المدني، والأطفال بتسليحهم بمبادئ فقه الأرض حتى يُصبحوا عوامل للتغيير.

(١٧) على سبيل المثال، دراسة قانون الأرض (Earth law) في كلية الحقوق في فيرمونت ودراسة فقه الأرض (Earth jurisprudence) في كلية القانون بجامعة باري.

دال - العلم الشمولي[١٨]

٧٤ - اتفق الخبراء على أن العلوم لا تزال تسيطر عليها المنهجيات الاختزالية، مع تركيز تخصصي ضيّق. وهذا يرجع جزئيا إلى نجاحها في تعزيز الابتكار التكنولوجي الذي يراه المجتمع مفيداً. ومع ذلك، تتعزز بسرعة عناصر نهج أكثر شمولاً في الأوساط العلمية، بما يشمل ميدان الدراسة المنشأ حديثا المعروف باسم ''علم نظام الأرض''.

٧٥ - ومن الممكن إرجاع الأصول الحديثة لعلم نظام الأرض إلى العمل الأساسي الذي قام به جيمس هاتون وبحثه بشأن ''نظرية الأرض'' الذي نُشر في عام ١٧٨٨، ومنشور فلاديمير إيفانوفيتش فيردانسكي ''المحيط الحيوي'' الذي صدر في عام ١٩٢٤. وكان هناك منظور متكامل للنظم بشأن الأرض في مجملها زادته تعزيزا دونيلا ميدوز وزملاؤها في منشورهم الذي صدر في عام ١٩٧٢، المعنون ''حدود النمو''، وفي السنة نفسها، في نظرية ''Gaia'' لجيمس لافلوك، التي تبين أن الأرض تعمل ككائن ينظم نفسه ذاتيا. وسيستمر العلم الشمولي في اتباع هذا التقليد وسيضم كذلك التفاعلات بين النظم الفرعية الرئيسية (مثل المحيط الحيوي، والمحيط الأرضي، والمحيط المائي والمحيط الجوي)، ورصيد الأرض من الطاقة، والدورات البيولوجية الجيوكيميائية.

٧٦ - وإضافة إلى إدراك الروابط والتفاعلات المرتدة المتعددة بين المكونات والنظم الفرعية كما في علم نظام الأرض، يتطلب العلم الشمولي وضع أي مشكلة في سياق ينظر للعالم من أعلى إلى أسفل، حيث يرى في الأرض نظاما معقدا من الروابط والتدفقات والعمليات في ''محادثة'' مستمرة، مع تأثيرات تفاعلية على جميع مستويات التنظيم وبينها.

٧٧ - ومن شأن العلم الشمولي أن يكون قادرا على الاستفادة من معارف العلوم الإنسانية، بما في ذلك الفلسفة، مع التركيز على العلاقات بين المواضيع بدلا من دراسة أهداف معزولة مجردة من أي معنى. ومن شأنه أيضا أن يتعامل مع المعرفة الإيكولوجية التقليدية للشعوب الأصلية. ومن شأنه أن يتناول الطرق المتعددة التي يتفاعل بها البشر مع البيئات الاجتماعية والإيكولوجية المتعددة التي يسكنون فيها ويشكلونها، بما في ذلك العلاقة بين الشعوب الأصلية والحفاظ على التنوع البيولوجي، مع الاعتراف بأن البشر جزء من النظام الذي يجري تحريه وأن الأنواع الأخرى ليست مجرد أشياء، بل هي كيانات حيّة، وبالتالي فإنها تستحق اعتبارنا المعنوي.

(١٨) انظر A/69/322.

٧٨ - ويمكن استخلاص تناظرات مفيدة بين العلوم الصحية والعلم الشمولي. فكما أن للعلوم الصحية مهمة واضحة ومحددة معياريا (هي تحسين صحة ورفاه الأشخاص والسكان)، من شأن العلم الشمولي، أن تكون له رسالة معيارية تتمثل في تحسين الصحة والرفاه لمجتمع الأرض. وسيتطلب ذلك دراسة عيش البشر معا في تعايش سلمي مع جميع سكان الأرض.

٧٩ - وينبغي أن يعبّر العلم الشمولي عن رسالة تكون مثالية وموجهة نحو المشاكل ومحورها الأرض، وينبغي تقدير العلماء المتخصصين في العمل على حدود التخصصات. والفوائد التي يحققها علم شمولي وموجه نحو رسالة ستكون فوائد هائلة، وتشمل توليد المعارف والنهج التي تتيح ابتعاد المجتمعات البشرية عن العلاقة الراهنة الضارة بين البشر والأرض والاتجاه إلى استعادة التوازن وتعزيز التكافل.

٨٠ - وثمة مثال على تطور علم نظام الأرض إلى علم أكثر شمولا وموجها نحو رسالة تصوره مبادرة أرض المستقبل التي تهدف إلى استحداث قاعدة معرفية للاستجابة الفعالة لمخاطر وفرص التغير البيئي العالمي ودعم التحول إلى الاستدامة العالمية في العقود المقبلة، بما في ذلك تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن هذه الاتجاهات والمبادرات جديرة بالترحيب، هناك حاجة إلى إحراز المزيد من أوجه التقدم إن كان يُراد إقامة علم شمولي متسق مع فقه الأرض ويدعمه.

٨١ - ومن الممكن أن تكون إحدى مساهمات العلم الشمولي هي صياغة سرد جديد يساعد الناس على إدراك ما يعنيه أن يكون الإنسان إنسانا، ومن أين أتينا وإلى أين قد نكون ذاهبين. ومن الممكن أن يساعد العلم الشمولي المتمحور حول الأرض على إيجاد فهم شامل، وتحقق تكامل العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مع الحفاظ على الوعي بالمنهجيات العابرة لحدود التخصصات التي تربط بين قوانين الديناميكا الحرارية والحدس الإنساني والقيم الأخلاقية. وفي الوقت نفسه، من شأن العلم المتمحور حول الأرض أن يركز على حل المشاكل الحقيقية التي تكون حلولها الاختزالية عديمة الجدوى.

٨٢ - ومن اللازم توسيع النهج الحالية لعصر التأثير البشري (الأنثروبوسين) التي تركز على الآثار البشرية على الكيمياء الجيوحيوية للأرض. والمفاهيم من قبيل عصر السيمبيوسين (العيش المشترك)[١٩]، وهو العصر الذي ستغذي فيه الأفعال والثقافة والمؤسسات البشرية

(١٩) http://www.harmonywithnatureun.org/wordpress/wp-content/uploads/DialogueInputs/GlennAlbrecht.H.Science.pdf.

الترابط المتبادل للمجتمع الأوسع وتحسن صحة جميع النظم الإيكولوجية، واعدة بدرجة أكبر، وموجهة نحو إيجاد حلول.

٨٣ - وثمة مفهوم آخر قد يساعد على ''ربط الجهود'' هو البيوفيليا (وهي ميلنا الفطري للارتباط بالطبيعة). فالجهود التي ترتكز على فكرة البيوفيليا، مثل الارتباط بنطاق الطبيعة وإحياء الحياة البرية، تدعم التحرك صوب العلم الشمولي.

٨٤ - ومن الأمور الواعدة بوجه خاص الجهود العلمية التي تجمع بين المعارف الإيكولوجية التقليدية للشعوب الأصلية (وهي نماذج عريقة للعلم الشمولي) والعلوم التقليدية من أجل التوليد المشترك للمعارف. ومن الممكن إرجاع الجذور الأساسية للعلم الشمولي إلى التاريخ القديم والحكمة التقليدية.

٨٥ - وختاما، رأى الخبراء أننا بحاجة إلى تعزيز العلم الشمولي الذي يساعدنا على تحديد وقياس وتتبع التقدم الذي نحرزه باتجاه نظم إيكولوجية ''صحية''، وعافية النظم الإيكولوجية، واستدامة الكوكب. ومع أن هذه الأهداف ترد في القوانين والإعلانات الدولية والوطنية، وفي أهداف التنمية المستدامة، فإن العلوم التي تقوم عليها تركز في المقام الأول على ما إذا كانت النظم غير متدهورة تماما بدلا من التركيز على ما إذا كانت مزدهرة فعلا، وتتعامل عموما مع عناصر متفرقة فقط من تلك النظم (بما يشمل جودة المياه، ومستويات التربة السطحية، وأعداد أنواع محددة)، بدلا من أن تتعامل مع النظم ذاتها. والعلم الشمولي الذي يدرس ما إذا كانت النظم مزدهرة أساسي للنجاح في تنفيذ الحوكمة المتمحورة حول الأرض.

هاء - العلوم الإنسانية

٨٦ - أعرب الخبراء في العلوم الإنسانية عن القلق من أن الحضارة المعاصرة يوجهها النمو الصناعي، الذي يوسع نطاق الاقتصاد والتكنولوجيا، ولكنه لا يضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الصحية بل يؤدي إلى تدميرها.

٨٧ - وكما أُبرز في تخصصات علمية أخرى، فإن العقبات الرئيسية في العلوم الإنسانية التي تحول دون تطبيق نظرة إلى العالم متمحورة حول الأرض هي ''أيديولوجية التنمية'' و ''الأيديولوجية الأكاديمية السائدة المتوائمة مع القوى الرأسمالية والنموذج الرأسمالي''. ويتعارض هذا النموذج الاقتصادي المهيمن مع المعارف البديلة ومع الثقافات التقليدية والأصلية.

٨٨ - ورأى المشاركون في الحوار الافتراضي أن العلوم الاجتماعية تنقسم حاليا إلى فئتين رئيسيتين هما: النموذج الليبرالي والليبرالي الجديد السائد، والنموذج التحرري الذي يعترف بالقيمة الأخلاقية والحقوق المتأصلة في الأرض، كما يعبِّر عنه مفهوم أمنا الأرض، باتشاماما، السائد في منطقة الأنديز. وإضافة إلى ذلك، فإن ''ممارسة العلوم الإنسانية في منظور غير متمحور حول الإنسان تستوجب ثورة عظيمة في الفكر الإنساني، على غرار ثورة كوبرنيكوس، مما يعود في معظمه إلى الافتراض السائد وهو أن الوعي الإنساني هو الوعي الأعلى في الطبيعة''.

٨٩ - وتنطوي العلوم الإنسانية عادة على التمييز والثنائية الضروريين باعتبارهما من المفاهيم التحليلية المتأصلة التي تصاحب الرأسمالية المتمحورة حول البشر، التي هي مصدر العديد من الأزمات الإيكولوجية''.

٩٠ - ولذا فإن تطبيق فقه الأرض في مجال العلوم الإنسانية يعني اعتماد مشروع إنساني ''باعتباره مثالا معينا لمشروع عالمي يضم جميع الكائنات الحية والطبيعة كلها''. وسوف يؤدي هذا النهج إلى الترابط والتكافل بين جميع التخصصات الأكاديمية التقليدية لأن فقه الأرض يمكن أن يوصف عموما بأنه فلسفة عملية تقوم على إدراك أن الطبيعة هي ''تشارك ذوات'' وليس ''تجميعاً لأشياء''. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن ''تنطوي ممارستها على أشكال رمزية أخرى، لا كلمات مكتوبة فحسب، بل سبل أخرى للتفاعل مع الطبيعة''.

٩١ - وينبغي النظر في أربعة نهج عملية هي: (أ) دعم التواصل بشأن فقه الأرض في العلوم الإنسانية من خلال وسائط الإعلام وغيرها من وسائل الاتصال؛ و (ب) تعزيز أنشطة مثل المعتكفات في الطبيعة؛ و (ج) تشجيع المنتديات التي لا تفصل الأكاديميين عن الناشطين؛ و (د) وضع مسرد متمحور حول الأرض يعكس الروابط مع الطبيعة بصورة أفضل.

٩٢ - وينبغي أن ينبع من المستبعدين من النظام الرأسمالي نموذج مشترك بين التخصصات وبين الثقافات بدرجة أكبر من أجل تحقيق ''تحرر على نطاق الكوكب''. وفي هذا الصدد، هنالك أمثلة ملموسة على الائتلافات بين المجتمع المدني والمحامين العاملين لتحقيق فهم فقه الأرض.

٩٣ - ومن النهج الواعدة ذلك النهج الذي يتبعه أعضاء شبكة التنوع البيولوجي الأفريقية، التي تدعم المعارف التقليدية وإحياء البذور، وجهود مجتمعات الشعوب الأصلية في سبيل ''إحياء المعاني والأهمية الرمزية للطقوس، وأسماء الأنهار، والبذور، والمواسم، وما إلى ذلك بشكل تدريجي''.

٩٤ - ومن اللازم حدوث تحول في الدراسات الأكاديمية في مجال العلوم الإنسانية. فعلى سبيل المثال، اقترح بعض الخبراء أن تركز الفلسفة والنظرية المعرفية تركيزا أكبر على الخيال والمعرفة القائمة على الحدس. وينبغي زيادة استلهام الأدب لعلم النفس البيئي والتاريخ، بما في ذلك مفهوم تطور وعي جميع الأنواع. وأشار الخبراء أيضا إلى أنه ينبغي التعمق في دراسة أعمال مؤلفين مثل توماس بيري وألبرت آينشتاين وكذلك أعمال توني كننغهام، وهو عالم جنوب أفريقي معروف متخصص في النباتات الإثنية.

واو - الفلسفة والأخلاقيات

٩٥ - اتفق الخبراء في مجال الفلسفة والأخلاقيات على أن التقاليد الفلسفية في الحضارة الغربية تستند إلى تراتبية أخلاقية و/أو ثنائية أخلاقية بين الكائنات، وهذه نظرية تعتبر عقل الإنسان ''الرشيد'' أساسا للقيم والحقوق وتبرر سيادة الإنسان وتدافع عنها. وهذه الثنائية تحكم هذه العلاقة وقلما سعت إلى دمج كلمتي ''الأرض'' و ''الفقه''.

٩٦ - ونحن نهتدي، في ثقافتنا القائمة على المنافسة، بـ ''أخلاقيات الملاءمة'' و ''فلسفة ثقافية تتغاضى عن الهيمنة''، وتحض على قيم المنافسة والسلطة والقوة، والحرب في نهاية المطاف. وهنا تخضع احتياجات الطبيعة لحقوق الملكية الخاصة والاعتبارات الاقتصادية ما دامت لا توجد معوقات قانونية أو أخلاقية تحد من تلك الحقوق. واستغلال الموارد الطبيعية خال من أفكار الترابط مع الطبيعة التي تشكل تقييداً.

٩٧ - وقد أدى شيوع هذه القيم، نتيجة لذلك، إلى نهب الأرض. وهذه الرؤية السائدة الضيقة للمجتمع المتمحور حول الإنسان - التي يتشاطرها الرأي العام الشعبي والمؤسسة العلمية، بل وتشكل جزءا من الجدل الفلسفي - هي أصعب عقبة يجب التغلب عليها. فهي مدفوعة بثلاثة عوامل على الأقل هي: (أ) محور تركيز النظم التعليمية المقيد؛ و (ب) الممارسات الحكومية، على الأقل في كثير من البلدان الأقوى؛ و (ج) الإعلان غير المقيد عن السلع غير الأساسية، والنزعة المادية بصفة عامة.

٩٨ - ولتشجيع نظرة عالمية متمحورة حول الأرض، يجب على الزعماء السياسيين والشعوب في مختلف أنحاء العالم التفكير في استراتيجيات لتعزيز هذا الموقف في مجتمعاتهم. ويجب أن يتساءل الناس عن النظرة الراهنة إلى العالم، بما في ذلك المبادئ والآليات التي يرتكز عليها مذهب مركزية الإنسان وعناصره الرئيسية. وإلى جانب هذا التحري البالغ الأهمية، يجب على الناس أن يتصوروا بشكل فعال النظرة البديلة إلى العالم المتمحورة حول الأرض، بمبادئها وآلياتها وعناصرها وأساليبها. ويجب الجمع ما بين التفكير النقدي، والتأمل الذاتي

المنهجي، والخيال لإرشاد نوع من الفلسفة التي من شأنها أن تشجع بفعالية على تنقيح النظرة الحالية إلى العالم.

زاي - الفنون والإعلام والتصميم والهندسة المعمارية

٩٩ - كان يسود لدى الخبراء في تخصصات الفنون والإعلام والتصميم والهندسة المعمارية القلق من أن الإعلام ودور التصميم الكبيرة وغيرها من العناصر لديها احتكار تقريبا للناتج، وهو احتكار تحافظ عليه للترويج لتحيزها السياسي - وهو تحيز يستند دائما إلى العقلية السائدة وهي مركزية الإنسان. وهذه العلاقة أساسية في هذه لتخصصات لأنها تشكل الوسيلة الأساسية لتأكيد هذه النظرة المعينة إلى العالم وتعزيزها وتعميمها.

١٠٠ - وفي عدد من الحالات، استخدم مفهوم الاستدامة دون وجه حق لدعم النزعة الاستهلاكية ومبدأ مركزية الإنسان، مثلا بطرح السؤال التالي: ''كيف يمكننا إدامة مستوى استهلاكنا؟ بدلا من السؤال: ''كيف يمكننا الحفاظ على المحيط الحيوي بأكمله؟'' وينبغي أن يعارض التصميم والهندسة المعمارية المستدامان النماذج السائدة بدلا من استخدامهما لتبرير هذه النماذج أو تغييرها بطريقة رمزية فحسب.

١٠١ - وفي الوقت الراهن، ليست الممارسات المهنية مركزة على الإنسان فحسب، بل هي أيضا تركز على الشمال وأوروبا، وتركز على الحضر، وتركز على البيض، والذكور، والتغاير بين الجنسين، وتركيز الاعتماد والمكانة والقوة هذا يتحقق ذاتيا: فتُحقَّر وتُستبعد النماذج التي يمكن أن تنشئ تصميما وإعلاما قائمين على التعاون ومتمحورين حول الأرض. ويشكل تمجيد الفرد عنصرا رئيسيا في هذه النظرة إلى العالم، وقد كان له تأثير مدمر في عالم الفنون والإعلام والتصميم والهندسة المعمارية حيث يعتبر دائما عمل الجنس البشري أعلى من عمل الطبيعة، ويمجد عمل الفرد، مما يؤدي إلى تضخيم الميول نحو أحادية السيطرة[٢٠] ومذهب المتعة، على حساب الرفاه الجماعي أو العالمي.

١٠٢ - وأكد الخبراء أن هذه التخصصات يجب أن تتحرك صوب نموذج تعاوني متجذر في الممارسة الجماعية ومدفوع بها، أي نموذج يعبر عن الصالح العام والخيال العام أكثر مما يعبر عن ''العبقرية'' المنعزلة. وعلاوة على ذلك فإن المشاريع التي تقودها المجتمعات الأصلية عبر جميع التخصصات من شأنها أن تتيح للمجتمعات التي غالبا ما تكون متمحورة حول الأرض أن تكون نموذجا لباقي البشرية، وأن تشجع أيضا وجود ثقافة وممارسة فنون وإعلام وهندسة معمارية تقودها المجتمعات المحلية.

(٢٠) وجهة النظر أو النظرية التي مفادها أن الذات هي كل ما يمكن معرفة وجوده.

١٠٣ - ومن الأهمية بمكان أن نقيم من جديد علاقة مع الطبيعة. وبدلا من التركيز فقط على المآسي والمواضيع الإنسانية، ينبغي أن تستكشف المشاريع العالم الطبيعي ودورنا كجزء منه وأن تحتفي بهما. وفي حين أن هذا التحول قد يكون أسهل في الفنون والهندسة المعمارية، المتجذرين في الاحتفالات والشعائر، يلزم تغيير أيضا في مجالي الإعلام والتصميم، اللذين يعتبران من أشكال التعبير الحيوية عن الثقافة والمغزى البشريين.

١٠٤ - وكجزء من النظام الاقتصادي السياسي، حافظت هذه التخصصات على الاعتبارات الجمالية والتجارية باعتبارها مقياس النجاح، ولكن لا بد من حدوث تغيير. وينبغي أن يحل ”التثقيف بالترفيه“ محل ما يقدم حاليا في وسائط الاتصال الجماهيري كمحتوى ترفيهي، ويجب على الفنانين والمنتجين أن يدركوا احتياجات المجتمع المحلي والعالم.

١٠٥ - وقد طرح الخبراء فكرة شمولية نهج متمحور حول الأرض فيما يتعلق بهذه التخصصات. وفي حين تواصل وسائط الإعلام التقليدية الاضطلاع بدور، يمكن أيضا تسخير التقدم التكنولوجي للصالح الاجتماعي ولصالح الكوكب: فالألعاب الحاسوبية والتلفزيون والإذاعة والإنترنت (بما في ذلك وسائط التواصل الاجتماعي، والبرامج الإخبارية على الإنترنت) تكون قادرة في كثير من الأحيان ليس فحسب على أن تكون تعاونية، بل أيضا أن تكون عالمية بدرجة بالغة، فتجمع الإنسانية معا وتجعلنا ندرك دورنا، كنوع، فيما يتعلق بالكوكب.

١٠٦ - ويمكننا تقريب الإنسانية إلى الطبيعة عن طريق استخدام وسائط الإعلام على الصعيد المحلي وعلى المستوى العالمي. وأمثلة هذه الممارسة تشمل مشروع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن المشاهد الصوتية للمحيط الحيوي، الذي يستكشف الإمكانية الإبداعية للإيكولوجيا الصوتية، وتتجسد في أعمال الفنانيْن البيئيين تيم كولتز وريكو غوتو، اللذين ”تركز أعمالهما أساسا على الأماكن العامة الطبيعية والتجربة اليومية للمشاعات البيئية“.

رابعا - خاتمة

١٠٧ - نحن، الخبراء في فقه الأرض وأعضاء شبكة المعارف في مجال الانسجام مع الطبيعة، نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للجمعية العامة لتكليفها لنا، عن طريق اعتماد القرار ٧٠/٢٠٨، بمعالجة مسألة فقه الأرض وتقديم تقرير موجز إلى الجمعية العامة.

١٠٨ - وبفضل المشاركة الرفيعة المستوى في هذا الحوار الافتراضي الأول، الذي ضم أكثر من ١٢٠ خبيرا من جميع القارات، تمكّنا من التفاعل وتبادل أحدث المعلومات، كتابيا وشفويا، عن فقه الأرض الذي يجري تطبيقه تدريجياً في جميع أنحاء العالم في مختلف التخصصات.

١٠٩ - وفي ضوء كمية المعلومات الموجودة على الموقع الشبكي، يقدم هذا التقرير الموجز عرضا عاما بشأن فقه الأرض. وجميع المساهمات الخطية التي قدمها الخبراء متاحة في شكل معلومات تكميلية على الموقع الشبكي لمبادرة الانسجام مع الطبيعة (www.harmonywithnatureun.org/wordpress/2016-dialogue/).

١١٠ - وبالنظر إلى أوجه الترابط الجوهرية بين البشرية والطبيعة، والحاجة الملحة إلى حفز المواطنين والمجتمعات على إعادة النظر في كيفية التفاعل مع العالم الطبيعي، وأهمية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ خلال السنوات الأربع عشرة المقبلة، نرى أن مبادئ فقه الأرض ينبغي إدراجها وتطبيقها في تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

خامسا - التوصيات

١١١ - إن خبراء شبكة المعارف في مجال الانسجام مع الطبيعة، المؤلفة من الممارسين والمفكرين والأكاديميين الذين شاركوا في الحوارات التفاعلية السابقة للجمعية العامة وفي هذا الحوار الافتراضي الأول بشأن الانسجام مع الطبيعة الذي يتناول فقه الأرض، ملتزمون بتبادل معارفهم وخبراتهم مع جميع الأطراف المهتمة بإيجاد نظرة إلى العالم محورها الأرض، تعبّر عن مبادئ وقيم الانسجام مع الطبيعة وتستخدم المعلومات العلمية الموجودة حاليا.

١١٢ - والتوصيات التالية موجهة إلى الدول الأعضاء، وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الدولية وغير الحكومية، بما فيها المؤسسات التعليمية، التي تتشاطر، من خلال مبادرة الانسجام مع الطبيعة، الاعتقاد بأن المجتمع الدولي أمامه فرصة لتسليط الضوء على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات منسقة في مواجهة انتشار التهديدات المحدقة بصحة عالمنا الطبيعي.

١١٣ - ويشجع خبراء شبكة المعارف في مجال الانسجام مع الطبيعة على أن تتخذ جميع الأطراف إجراءات في المجالات التالية، حسب خبرتها وسلطتها، ويوصون بشدة بأن تقم بذلك:

ألف - القانون المتمحور حول الأرض

- عقد اجتماع لخبراء شبكة المعارف ليوصوا بمقاييس يمكن أن يُقاس بها التقدّم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الرفيعة المستوى انطلاقا من منظور محوره الأرض. وستكون هذه العملية مماثلة لطلب وضع مقاييس للتقدم تكون أوسع نطاقا الذي ورد في الفقرة ٣٨ من وثيقة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٦٦/٢٨٨)[٢١].

- تدريب المحامين على العمل من أجل إعمال حقوق الطبيعة ودعمهم في هذا العمل.

- القيام بانتظام بجمع أمثلة حية من جميع أنحاء العالم تُجسّد الإعمال الناجح لحقوق الطبيعة في مجال القانون، وتعميمها على نطاق واسع.

- وضع إطار متكامل جديد للمنظور القانوني والسياسات يتمحور حول حقوق الطبيعة، وربطه بضروب كفاح أخرى من أجل تحقيق العدالة، بما في ذلك توضيح كيف أن الاعتراف بحقوق الطبيعة (ورفض نظم الحوكمة التي تسيء إلى تلك الحقوق) يؤثر بصورة إيجابية على الكفاح من أجل تحقيق عدة أمور منها العدل بين الأجناس، والعدل المناخي والبيئي، علاوة على أنه يتدارك تصاعد التفاوت في الثروة.

- اعتماد الأمم المتحدة قرارا يؤيد أهمية استشكاف إمكانات فقه الأرض كإطار لإقامة نظم حوكمة دولية ووطنية ومحلية تُمكّن المجتمعات البشرية من العيش في انسجام مع الطبيعة، ويشجع مؤسسات القطاعين العام والخاص على إتاحة الموارد اللازمة لهذا الغرض.

- إنشاء صندوق تحت رعاية الأمم المتحدة مكرّس لإجراء بحوث متواصلة في مجال التطبيق العملي لفقه الأرض من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- إشراك منظمات الشعوب الأصلية (بما في ذلك منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية) في جميع مبادرات الأمم المتحدة بشأن فقه الأرض

(٢١) ”نقر بضرورة وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا تكمل الناتج المحلي الإجمالي من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات العامة، وفي هذا الصدد، نطلب إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة أن تشرع، بالتشاور مع كيانات منظومة الأمم المتحدة وسائر مؤسساتها المعنية، في برنامج عمل في هذا المجال يستند إلى المبادرات القائمة“.

للاستفادة من فهمها العميق لكيفية الاضطلاع بمسؤوليتنا تجاه المجتمعات الإيكولوجية.

- تقديم الدعم لتنفيذ قرار الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (WCC-2012-Res-100، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢) الذي يدعو إلى إدراج مفاهيم حول حقوق الطبيعة في القانون والعلوم.
- التركيز بالأخص على المواقع الطبيعية المقدّسة وحمايتها، بما يشمل فرض حظر على أنشطة استخراج المعادن في هذه المواقع.
- دعم الكيانات العاملة على سن وتنفيذ قوانين محلية تقر بحقوق الطبيعة.
- العمل على وضع معايير لإعمال حقوق الطبيعة من أجل جميع البلدان، كأن توضع على سبيل المثال معايير بشأن تعريف ''صحة'' النظام الإيكولوجي أو أنواع الكائنات الحية.
- تحديد ما يُقصد بدورات الحياة، وبنية النظم الإيكولوجية، وعمليات التطوّر.
- وضع أنظمة لحماية الطبيعة وترميمها قبل اندلاع النزاعات البيئية وفي أثنائها وبعدها.
- إشراك من شاركوا في حوارات الأمم المتحدة التفاعلية بشأن الطبيعة في وضع خطط عمل سنوية.
- تطوير الحوارات التفاعلية المقبلة بشأن الانسجام مع الطبيعة بحيث تشمل استخدام لغات مختلفة (كالإسبانية والبرتغالية والكيشوا).
- تشجيع الدراسات والأبحاث وإجراؤها وتعميمُها حتى تتسنى مقارنة أوجه التشابه والاختلاف بين نظرتي الغرب والشرق إلى العالم المتمحورين حول الأرض.
- استعراض مفهوم القانون العرفي ومبادئ القياس من منطلق يتجاوز الثقافة الغربية (مثل الباتشاماما). فبوسع القانون العرفي القديم أن يشكل مصدرا للقانون المتمحور حول الأرض.
- التشجيع على إقامة محاكم ''حقوق الطبيعة'' في جميع أنحاء العالم لتفصل في قضايا انتهاكات حقوق الطبيعة من أجل توضيح كيف يمكن تطبيق فقه الأرض تطبيقا فعالا لمعالجة تحديات القرن الحادي والعشرين الرئيسية، بما فيها تغير المناخ. ويمكن أن تُقام هذه المحاكم على غرار المحاكم التي أقامها أعضاء التحالف العالمي من أجل

حقوق الطبيعة، بما يشمل تدوين الأحكام الصادرة عن المحاكم ونشرها وبذل الجهود لضمان تنفيذ التوصيات.

باء - علم الاقتصاد الإيكولوجي

- تعزيز التعليم والتدريب على جميع المستويات في مجالي الفكر والفهم المتمحورين حول الأرض.
- جعل الإيكولوجيا والتفكير النقدي والارتباط بالطبيعة المحور في تعليم علم الاقتصاد، بما يشمل نظرة شاملة لما معناه أن نكون بشرا ننتمي إلى الطبيعة.
- الإقرار بعلم الاقتصاد وتعليمه باعتباره مادة معيارية، تترتب عليه مقتضيات بشأن الآداب العامة أو الأخلاقيات الفردية استنادا إلى رؤية بعيدة المدى لما فيه صالح الطبيعة والأجيال القادمة.
- فهم وتقدير الترابط بين الجوانب الروحانية والمادية للوجود البشري، والجمع بين هذه الجوانب لتقدير قيمة رفاه كل من الناس والكوكب على حد سواء، بما يعلو على المكسب المادي.
- استحداث إجراءات ومؤسسات تنفيذية للاعتراف بحقوق الطبيعة وواجب البشرية أن ترعى الطبيعة، بما يشمل إصدار ''إعلان حقوق الطبيعة''، وإنشاء محكمة دولية للبيئة، وفرض عقوبات جنائية على الجرائم المرتكبة في حق الطبيعة موجهة بالأخص إلى الشركات والمتحكمين فيها.
- دراسة وتلقين تداعيات الملكية الخاصة للأراضي والطبيعة على جميع أفراد مجتمع الأرض. وإنشاء نظام لتسجيل الأراضي معترف به دوليا، واستخدامه لإنفاذ الواجبات الأساسية المنوطة بجميع من يستغلون البيئة الطبيعية استغلالا حصريا وتحصيل قيمة إيجارية منشأة علنا للاستخدام العام، مع التركيز بوجه خاص على حماية الطبيعة وحقوقها.
- وقف خصخصة الطبيعة بإنشاء نظام دولي للبراءات وحقوق الملكية الأدبية يستند إلى أوقاف الأصول المشتركة.
- استحداث تدابير اقتصادية جديدة لإدراج رفاه الطبيعة، بما في ذلك البشر، في قياس التقدم والنجاح على الصعيد الاقتصادي.

- توجيه الأبحاث لتُنشئ تكنولوجيات تُحسّن من مستوى حياة المعوزين من الناحية الاقتصادية، وتشجع في الوقت نفسه على إقامة علاقة بين البشر والطبيعة يُعزّز فيها كل منهما الآخر.
- وضع نظم نقدية ومالية تعتبر تكوين المال أو الائتمان والاستفادة من الطبيعة من خلال الملكية الحصرية مشاعين عالميين ينبغي استعمالهما لما فيه خير مجتمع الأرض بأكمله.

جيم - التعليم

- وضع مبادئ توجيهية بشأن التعليم، تتولى تحديدها هيئةٌ دولية دائمة أو مكلّفة، أو منتدى دولي دائم مكلف، بتوجيه أفراد الوسط الأكاديمي والمجتمع المدني والأطفال على الخصوص ليدركوا بصورة أكبر أننا نعيش أزمةً إيكولوجية خطيرة وأن الجهود التي بذلت حتى الآن لم تتمكن من تداركها، وأنه لذلك سيُشكّل القانون المتمحور حول الأرض وفقه الأرض أداتين هامتين لإحداث تغيير. وستحفز هذه الهيئة الدولية أيضا على إحداث تغيير في المؤسسات في الدول الأعضاء.
- تشجيع المبادرات والبرامج والسياسات على إحداث تغيير في مجال التعليم، وعلى ترسيخ الشعور بالانتماء لمجتمع الحياة الأوسع نطاقا.
- تشجيع ودعم تدريب المجتمع المدني على فلسفة وممارسة فقه الأرض، بما في ذلك محو الأمية البيئية.
- تشجيع الإصلاحات التعليمية والثقافية للتغلب على الخطر المتزايد المتمثل في حدوث ''اضطراب عجز الطبيعة'' وذلك عن طريق تعزيز الروابط بين المدارس والزراعة القائمة على الطبيعة واستكشاف البرية، بما في ذلك نظرة الشعوب الأصلية إلى العالم.
- حثُّ الأفراد على أن يكونوا واعين بمسؤوليتهم تجاه الطبيعة وبأنهم مساءلون عنها.

دال - العلم الشمولي

- تنظيم اليونسكو، بالتعاون مع المجلس الدولي للعلوم، ندوة يكون موضوعها ''نحو تكريس العلم الشمولي - العقبات والفرص'' حتى يتسنى بدء حوار بين دوائر الإنسانيات والعلوم يركز على موضوع العلم الشمولي. ويمكن أن تستفيد هذه

الندوة من الجهود المبذولة في إطار مبادرة ”أرض المستقبل“ لتكريس اتباع نهج أكثر تكاملا في دراسات نظام الأرض ينطوي على بعد إنساني.

- يجب أن تتضمن آلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، المتوخى إنشاؤها لفائدة أقل البلدان نموا في إطار الغاية ٨ من الهدف ١٧ من خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، خيارات ومعارف علمية شمولية تتمحور حول الأرض حتى تتوافر فرصة حقيقية لتحقيق مستقبل مستدام.
- إنشاء قاعدة بيانات على نطاق العالم للمبادرات حتى يجري تبادل الأساليب والتطبيقات الواعدة في مجال العلم الشمولي.
- يجب أن تكون مقاييس العلم الشمولي جزءا من الأوجه الجديدة لقياس التقدم على نحو ما دُعي إليه في الغاية ٩ من الهدف ١٧ من خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.
- يجب توثيقُ وتقييم ما سبق وضعه من نماذج واعدة في مجالي فقه الأرض وتطبيقِ العلم الشمولي، وتعميمُ الدروس المستفادة، وتكرار العمل بها إذا كانت ملائمة. ويمكن تنسيق هذه المهمة بين إطار الأمم المتحدة للانسجام مع الطبيعة. وقد تكون لليونسكو والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة مصلحة أيضا في المشاركة في هذا المشروع.

هاء – العلوم الإنسانية

- دعم إحياء معارف الشعوب الأصلية، والتعلم من ثقافاتها وممارستها ونظم الحوكمة التي تطبقها.
- الإقرار بأن الثقافات التقليدية هي أمثلة هامة لكيفية جعل الأرض تتعافى والحفاظ على سبل معيشة الإنسان.
- تحويل التخصصات الأكاديمية إلى تخصصات محورها الأرض.
- زيادة عدد الدروس عن العلاقات التي تربط بين جميع جوانب الحياة (التفكير الشمولي).
- دعم زيادة الإنتاج الثقافي على أساس تعاوني.
- إنشاء مراكز بديلة لتعلّم علم النفس.

- تعزيز تدريب الميسرين في مجال فقه الأرض (باستخدام النماذج التي تتيحها مبادرة ''التدريب لإحداث تغير'' التي تتولاها مؤسسة غايا (Gaia)، وشبكة فقه الأرض الأفريقية المتنامية).
- إقامة مؤتمرات وحوارات إقليمية بشأن الممارسات والاستراتيجيات المتعلقة بفقه الأرض.
- تهيئة فرص لمناقشة حقوق الأرض.

واو - الفلسفة والأخلاقيات

- إدراج مفهوم الطبيعة في الاتجاه السياسي البيئي العام.
- إدماج آراء خبراء الأخلاقيات والفلاسفة من الشعوب الأصلية في العمليات العامة لاتخاذ القرارات البيئية.
- إعادة النظر في المعنى المقصود من مصطلحات ''الاستدامة'' و ''التنمية'' و ''التقدم الاقتصادي والاجتماعي'' لإتاحة الفرصة لإدخال ما يلزم من تغييرات على أنماط الاستهلاك والإنتاج بما يتلاءم مع تفاوت قدرة الطبيعة على التحمّل في مختلف المناطق والمواقع.
- إدراج فقه الأرض في الحوار السياسية/الفلسفية بشأن كيفية إدراك ماهية الديمقراطية وإعادة التفكير فيها على أساس الإقرار بأن إعمال حقوق الإنسان يتوقف على إعمال حقوق الطبيعة.
- تشجيع دراسات الفلسفة والأخلاقيات المتعلقة بالأرض بوصفها مقتضيات ضرورية في المناهج الأساسية لجميع مجالات التعليم، بما فيها القانون والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والفنون.
- التشجيع على زيادة فهم البشرية لمكانتها في الكون من خلال الانفتاح على التنوير الفلسفي الذي يحفز على اتباع نماذج سلوكية إيكولوجية واعتماد سياسات عامة لها صلة بذلك.
- الحفاظ على جميع البراري المتبقية حيث لا تزال العمليات الإيكولوجية والتطوّرية متواصلة دون تشويش من البشر، باعتبارها مواقع مرجعية تدعم الرؤية الإيكولوجية وتحفز على تبنّيها.

زاي - اللاهوت والروحانية

- إقامة حوار بين الأديان وتشجيعه وتعزيزه، سواء باعتباره جزءا من هذا التغيير الجذري أو من منطلق عام (ويشكل المعهد البيئي للطوائف الدينية في الجنوب الأفريقي مثالا جيدا يحتذى به). وينبغي أن يشارك في الحوار الزعماء الدينيون في العالم، وتشجيعهم على القيادة بحزم في هذا المجال وعلى التركيز على توجيه أتباعهم ورعيّتهم إلى أن يُكنّوا المزيد من الحب والاحترام للخلق.
- إعداد مواد توعية بشأن نموذج الانسجام مع الطبيعة تكون في متناول الزعماء الدينيين ورعيّتهم وشرائح واسعة من المجتمع.
- تهيئة فضاءات وبرامج ليتعرّف الناس فيها وبها على الروحانية في الطبيعة.
- دعم سنّ التشريعات المتعلقة بحقوق الطبيعة، والحرص بالأخص على أن تحتفظ بصبغة عميقة و/أو روحانية وألا تكون مجرد تشدق لفظي بمفهوم العيش في انسجام مع الطبيعة.
- تشجيع التغيير في الدوائر الأكاديمية، وإقامة مؤتمرات وفضاءات للتعلم تتناول اللاهوت غير المتمحور حول الإنسان.
- تضمين التعليم اللاهوتي الخاص بجميع الأديان نقاشا بشأن موضوع الانسجام مع الطبيعة، ومواد تؤيد هذا النموذج، بما في ذلك سبل العيش العملية التي تجسد هذا الفهم.

حاء - الفنون ووسائط الإعلام والتصميم والهندسة المعمارية

- تشجيع وسائط الإعلام على زيادة فهم فقه الأرض والتعريف بأهميته.
- تنفيذ سياسات عامة ترمي إلى جعل تعليم المهنيين في مجال الهندسة المعمارية والتخطيط لا مركزياً بحيث يتجاوز حدود المدن، ويأخذ العادات المحلية في الاعتبار.
- إدراج نهج فقه الأرض في برامج الزمالات والأبحاث من المرحلة الجامعية إلى مرحلة الدراسات العليا في مجالات الفنون ووسائط الإعلام والتصميم والهندسة المعمارية.
- إقامة ائتلاف ووضع استراتيجية لتكوين شبكة دعم تضم الممارسين في هذا الميدان.
- توفير التمويل اللازم لممارسي نُهُج فقه الأرض ولمشاريعهم.

- استحداث دراسات للشعوب الأصلية وغيرها من الدراسات الإفرادية للمشاريع، إلى جانب تبادل المعارف والتحاور.
- التشجيع على اتباع نهج يتمحور حول الأرض في مشاريع التصميم والتشييد، بما في ذلك توسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة في إطار المشاريع، والتركيز على كيفية استخدام المياه، وعلى الحد من الاستهلاك الذي يؤدي إلى انبعاث غازات الاحتباس الحراري أو من المواد التي تنبعث منها تلك الغازات.
- تطبيق مبادئ ميثاق الأرض.
- تشجيع نظم التعليم التي تروج للطبيعة، حسب ما تقتضيه الظروف المحلية لكل بلد.
- إنشاء مجلس للغويات ليضع مفردات تتمحور حول الأرض لتحل محل المفردات ذات الصبغة النفعية الجاري استعمالها.
- تسخير شبكة من المصممين والمنتجين والمذيعين والعاملين في الشبكات الإعلامية لزيادة فهم فقه الأرض والتعريف بأهميته.
- تمويل الأبحاث ونشر نهج فقه الأرض، بما في ذلك المشاريع التي تقودها مجتمعات الشعوب الأصلية.
- تثقيف صانعي السياسات والممارسين، باستمرار، في هذا الميدان.
- إنشاء نظم عمومية للوصول إلى المعلومات.
- المساعدة على إقامة نماذج جديدة في مجال الإعلام والاتصالات، لتكون بدائل لضروب الاحتكار التي تمارسها كبريات مؤسسات الإعلام المتعددة الجنسيات.

المرفق

خبراء شبكة معارف الانسجام مع الطبيعة الذين شاركوا في الحوار الافتراضي الأول للجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة الذي جرى بين خبراء في فقه الأرض على نطاق العالم

ترد فيما يلي أسماء الخبراء البالغ عددهم ١٢٧ الذين شاركوا في الحوار الافتراضي الأول بشأن الانسجام مع الطبيعة الذي جرى بين خبراء في فقه الأرض على نطاق العالم، والذين قدموا ورقات في إطار التخصصات الثمانية التالية[أ]. وقد حُددت أسماء الخبراء الذين عملوا كميسرين للحوار أيضا بواسطة حواش.

القانون المتمحور حول الأرض

أبيت، راندال

باغني، سيلفيا

بالانتين – برودي، لورا[ب]

بيروس، ماريا فاليريا

بيغز، شانون[ج]

بوراس، سوزانا

بويل، سايمون

كابان، فاليري

كاردوشي، ميشيل

شوي، أونسون

كولينان، كورماك[د]

دامتي، ميليس

(أ) http://www.harmonywithnatureun.org/knowledgenetwork/dialogue-inputs.

(ب) مُيسرة على صعيد آسيا وأستراليا وأقيانوسيا.

(ج) ميسرة على صعيد أمريكا الشمالية.

(د) ميسرة على صعيد أفريقيا.

دي كارفاليو دانتي، فرناندو

دي أوليفيرا موارايس، جيرمانا

دين، تريسي

ديني، ديفيد فريدريك

ديراني، كريستيان

غرين، ناتاليا[هـ]

هوسكن، ليز

هاسون، فانيسا

إيسلاس، خورخي

إيتو، مومتا[و]

كاوفمان، كريغ

كوك، مارجولين

كيم، يونغ جون

مالوني، ميشيل

مارتينيز، إسبيرانسا

ميد، ليزا

ميتامبو، سيمون

مونتيني، ماسيمليانو

نيغريني، ماريا كارولينا

بارك، تيهيون

بيليزون، أليساندرو

(هـ) مُيسرة على صعيد أمريكا الجنوبية.

(و) ميسر على صعيد أوروبا.

بيريس فيلارويل، جوفر

راغيتلي، دوريس

روبرتسون، كولن

روز بونفيل، ألبرتو

صايغ، ريكاردو

سكارلين، روجر

شيهان، ليندا[ز]

شيفا، فاندانا

سيفكوفيك فربيكا، سينكا

تابيوس، أنّا ليّا

ويلتون، فيونا

يِلما، ميرشا

علم الاقتصاد الإيكولوجي

أرودا، ماركوس

براون، بيتر ج.[ح]

ديارا، أداما

فارلي، جوشوا

فيلبر، كريستيان

غيراردي، جيراردو

لاريا، كارلوس

ماكويل، رايموند

(ز) ميسرة على الصعيد العالمي، فيما يتعلق بموضوع القانون المتحور حول الأرض.

(ح) ميسّر.

مندهيان، كيشور

ميسون، إيان(ح)

مفيد، قمران

سترايكر، جوسيا ديرك

سزيغي، ستيف

ويلمان دي دونليا ، إيفا

التعليم

أبولينير، أوسو ليو

إيغلي، توماس

إلدرز، جون(ح)

غايغر، لينكولن

غولدرينغ، أندي

هوجبرغ، نيكولاس

ثيل، بيلا

العلم الشمولي

ألبرخت، جلين

بيكوف، مارك

بريندیس، كلوديا

كاني، سوزان

كوستا، باولا

إلبرز، يورغ

غينغريتش، أوين

غوميز، ماريانا

غونديدزا، ميتود

لورانس، مارك

ماكي، بريندان[ح]

مايز، ستيفان

ماكّبين، جان

مكدايد، ليزيوي

روزاليس، جون[ح]

شميت، جيريمي

شينجو، هيديو

تيفيل، أندرز

فيفيروس، فيليبي

ييليميتي، فاسيل

العلوم الإنسانية

بيري، شيلا

كاشفورد، جول

لامبرت، جوزيف[ح]

مالومالو، باس إيليلي

تابارو، دينيس

الفلسفة والأخلاقيات

بودو، باربارا[ح]

بيل، مايك

كورتني، تشارلز

كروهول، نايجل

داميري، باتريسيا

دومين، إدوارد

فالك، ريتشارد

فليبو، فابريس

غراي، جو

غيرا، ويليس

هالغرين، هنريك

ماثيو، فريا

ماكميلان، ت. س.

ميندونسا، بيدرو

سميث، أوليفر

واترز، ريتشيل

الفنون ووسائط الإعلام والتصميم والهندسة المعمارية

بازباز، سالومون

بيمان، أورسولا

بيش، جوزيف

كامبيرو، كلُوّي

كانو، غابرييلا

فيتر، لويزا

لوبيز، إريكا

ميرتينيز، جان بول[ح]

مواساب، أندريا

مور، إيرين

نيلسون، إيلكا

ريبيرو دوس سانتوس، تاتياني

اللاهوت والروحانية

دال، آرثر ليون

ديفيس، جيف

غوينس، غلينيس

هوسكين، ليز[ح]

موغانو، ليديا

بوتز، أوليفر

رايزر، كونراد

ساكتا كامبوس، فيرونيكا